

## العقل والنقل عند الإمام ابن تيمية<sup>(١)</sup>

- ٢ -

من خالف صحيح المنقول فقد خالف صريح المعقول  
إن كل من أثبت ما أثبتته الرسول ، ونفى ما نفاه كان أولى بالمعقول الصريح ،  
كما كان أولى بالمنقول الصحيح ، وإن من خالف صحيح المنقول ، فقد خالف  
أيضاً صريح المعقول ، وكان أولى بمن قال الله فيه : « وقالوا لو كنا نسمع  
أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير » .

### أنزل القرآن بلغة العرب لا بلسان الاصطلاح

( ص ٦٣ ) أرسل الله الرسول بلسان قومه - وهم قريش خاصة ، ثم العرب عامة ،  
لم ينزل القرآن بلغة من قال الأجسام متماثلة حتى يحمل القرآن على لغة هؤلاء ،  
هذا لو كان ما قالوه صحيحاً في العقل ، فكيف وهو باطل في العقل ؟  
( ص ١٩٤ ) والقرآن نزل بلغة الذين خاطبهم الرسول ( ﷺ ) ، فليس  
لأحد أن يستعمل ألفاظه في معان بنوع من التشبيه والاستعارة ، ثم يحمل  
كلام من تقدمه على هذا الوضع الذي أحدثه هو .

### ما المراد بالعالم

( ص ٦٨ ) المراد بالعالم في الاصطلاح هو كل ما سوى الله . فإن هذه  
العبارة لها معنى في الظاهر المعروف عند عامة الناس أهل الملل وغيرهم ، ولها  
معنى في عرف المتكلمين ، وقد أحدث الملاحدة لها معنى ثالثاً . ( فالمعنى الأول )

(١) نشر التسم الأول في ( المجلد ٣٢ ، الجزء ٣ ، الصفحة ٤٩٢ ) .

ان الله وحده القديم الأزلي ، وهذا المعنى هو المعروف عن الأنبياء وأتباع الأنبياء . ( والمعنى الثاني ) أن يقال لم يزل الله لا يفعل شيئاً ، ولا يتكلم بشيئته ، ثم حدثت الحوادث من غير سبب يقضي ذلك مثل أن يقال : ان كونه لم يزل متكاملاً بشيئته أو فاعلاً بشيئته ، بل لم يزل قادراً ( هو ممتنع ) وانه يمتنع وجود حوادث لا أول لها ، فهذا المعنى هو الذي يعنيه أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم بحدوث العالم ، وقد يحكونه عن أهل المال ، وهو بهذا المعنى لا يوجد في القرآن ، ولا غيره من كتب الأنبياء . ( والمعنى الثالث ) الذي أحدثه الملاحدة كابن سينا ( ٤٢٨ هـ ) وأمثاله ، قالوا : نقول : العالم مُحدث ، أي معلول لعلة قديمة أزلية ، أوجبه فلم يزل معها ، وسموا هذا : الحدوث الذاتي ، وغيره : الحدوث الزماني . والتعبير بلفظ الحدوث عن هذا المعنى لا يعرف عن أحد من أهل اللغات لا العرب ولا غيرهم ، إلا من هؤلاء الذين ابتدعوا لهذا اللفظ هذا المعنى . والقول بأن العالم مُحدث بهذا المعنى فقط ، ليس قول أحد من الأنبياء ولا أتباعهم ، ولا أمة من الأمم العظيمة ، ولا طائفة من الطوائف المشهورة .

( ص ٧١ ) وإن قال الملحد : بل هذا العالم المشهود قديم ، واجب بنفسه غني عن الصانع ، فقد أثبت واجباً بنفسه قديماً أزلياً هو جسم حامل الأعراض ، متميز في الجهات ، تقوم به الأكوان وتحمله الحوادث والحركات ، وله أبعاد وأجزاء ، فكان ما فرغ منه من إثبات جسم قديم قد لزمه مثله وما هو أبعد منه ، ولم يستفد بذلك الإنكار إلا جحد الخالق ، وتكذيب رسله ، ومخالفة صريح العقول ، والضلال المبين .

### حدوث العالم

( ص ٧٣ ) إن مسألة حدوث العالم اختلفت بها أكابر النظار من المسلمين وغير المسلمين ، حتى ان مومى بن ميمون ( أبو عمران ) صاحب ( دلالة الخائرين )

(سنة ٦٠١هـ - ١٢٠٤م) - وهو في اليهود كأبي حامد الغزالي (سنة ٥٠٦هـ) في المسلمين - يمزج الأقوال النبوية بالأقوال الفلسفية ويتأولها عليها ، حتى الرازي (سنة ٦٠٦هـ) وغيره من أعيان النظائر اعترفوا بأن العلم يحدث العالم لا ينوقف على الأدلة العقلية ، بل يمكن معرفة صدق الرسول قبل العلم بهذه المسألة .

### قيام الصفات بالموصوفات

(ص ١٧٨) المقول هو قيام الصفات بالموصوفات ، والأعراض بالجواهر ، كالصورة الصناعية مثل صورة الخاتم والدرهم والسرير والثوب ، فانه عرض قائم بجوهر هو الفضة والخشب والفزل ، وكذلك الاتصال والانفصال قائمان بمحل هو الجسم .

(ص ١٤) وليست الصفات خارجة عن مسمى الموصوف ، ولا زائدة على ذلك ، بل هي داخلية في مسمى اسمه . وكلام المتكلم ليس بباطن عنه . (ص ٢٠) وأما الصفات الملازمة للموصوف في الخارج فكما لازمة له ، لا تقوم ذاته مع عدم شيء عنها .

(ص ١٧٨) والخالق تعالى أولى أن تكون حقيقته هي وجوده الثابت الذي لا يشركه فيه أحد ، وهو نفس ماهيته التي هي حقيقته الثابتة في نفس الأمر . ولو قدر ان الوجود المشترك بين الواجب والممكن موجود فيهما في الخارج ، وان الحيوانية المشتركة هي بعينها في الناطق والأعجم ، كان يميز أحدهما عن الآخر بوجود خاص ، كما يتميز الإنسان بحيوانية تخصه . كما أن السواد والبياض إذا اشتركا في مسمى اللون يتميز أحدهما بلونه الخاص عن الآخر .

### الموجود بنفسه والموجود بغيره

(ص ١٩٦) فالله تعالى هو الموجود الواجب بنفسه خالق لكل ما سواه ، وأما الهيئة الاجتماعية إن قدر لها وجود في الخارج فهي حاصلة به أيضاً سبحانه

وتعالى . وأما المجموع الذي كل منهم مفتقر إلى من يبدعه ، وليس فيه موجود بنفسه ، فيمتنع أن يكون فاعلهم واحداً منهم ، لأنه لا بد له من فاعل ، ولو كان فاعلهم لكان فاعل نفسه وغيره من الممكنات .

كل موجود فإما موجود بنفسه وإما موجود بغيره ، والموجود بغيره لا يوجد إلا بالموجود بنفسه ، ثبت وجود الموجود بنفسه ، وإذا سمّي هذا واجباً وهذا ممكناً ، كان ذلك أمراً لفظياً .

### الذات مستلزمة للصفات

وأكثر العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم ينكرون الجوهر الفرد ، حتى الطوائف الكبار من أهل الكلام ، وأئمة أهل السنة والحديث من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم يثبتون الصفات الخبئية . هناك ذات موصوفة بصفات لازمة له . فإذا قال القائل : كل موصوف بصفات لازمة له يفتقر إلى مركّب ومؤلف ، يجمع بين الذات والصفات كان قوله باطلاً . وإنّ هنا ذاتاً موصوفة بصفات ، ولا دليل لك على أن الذات القديمة الواجبة المستلزمة للصفات مفتقرة إلى من يركّب صفاتها فيها . فقد علمت أنه ليس المراد بالمركّب إلا انصاف الذات بصفات لازمة لها ، أو وجود معان فيها ، أو اجتماع معان وأمور ونحو ذلك ؛ ليس المراد أن هناك مركّباً ركبته غيره ، حتى يقال : إن المركّب يحتاج إلى مركّب ، بل إن الذات ، إن أريد بها الذات الموجودة في الخارج ، فتلك مستلزمة لصفاتها ، يمنع وجودها بدون تلك الصفات .

### موافقة المعقولات للسمعيات

(ص ٢١٤) إن هذه المعقولات التي اضطرب فيها أكبر النظار وهي عندهم أصول العلم الإلهي ، إذا حققت غاية التحقيق تبين أنها موافقة لما قاله أئمة السنة والحديث ، العارفون بما جاءت به الرسل ، وتبين أن خلاصة المعقول خادمة

ومعينة وشاهدة لما جاء به الرسول (ﷺ) . ونحن - والله الحمد - قد بينا  
الجواب عن جميع حجج الفلاسفة في غير هذا الموضع ، وبسطنا الحجج  
في ذلك .

(ص ٢١٧) وهذا مما تبين به أنه ليس في العقل الصريح ما يخالف النصوص  
الثابتة عن الأنبياء ، صلوات الله وسلامه عليهم وهو المقصود ، والذين يعارضون  
الكتاب والسنة بما يزعمون أنه من العقليات القاطعة ، إنما يعارضونه بمثل هذه  
الحجج الداحضة ، فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع  
دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه ، ولا وفي بواجب العلم والإيمان . وكل  
من جحد القضايا الضرورية المستقرة في عقول بني آدم التي لم ينقلها بعضهم عن  
بعض كان سوفسطائياً (١) .

### المعقول ، مطابق لما جاء به الرسول

(ص ٢٣٢) وهؤلاء أهل الكلام المخالفون للكتاب والسنة الذين ذمهم  
السلف والأئمة ، لا قاموا بكمال الإيمان ، ولا بكمال الجهاد ، بل أخذوا يناظرون  
أقواماً من الكفار وأهل البدع الذين هم أبعد عن السنة منهم بطريق لا يتم  
إلا برذ بعض ما جاء به الرسول وهي لا تقطع أولئك الكفار بالمعقول ، فلا  
آمنوا بما جاء به الرسول حق الإيمان ، ولا جاهدوا الكفار حق الجهاد .  
(ص ٢٣٢) وتبين أن المعقول الصريح مطابق لما جاء به الرسول لا يناقضه  
ولا يعارضه ، وأنه بذلك تبطل حجج الملاحدة ، وينقطع الكفار ، فنحصل  
مطابقة العقل للسمع ، وانتصار أهل العلم والإيمان ، على أهل الضلال والإلحاد .  
وقد كنت قديماً ذكرت في بعض كلامي أنني تدبرت عامة ما يحتاج به النفاة

(١) السوفسطائية أنكروا كلام من الحسيات والبدهييات فقالوا بعدم الجزم في كل  
منها . وسوفاً معناه : العلم والحكمة ، و « أسطاً » معناه المزخرف والفلط ،  
ومنه اشتقت السفسطة ، كما اشتقت الفللفة من فيلاسوف : أي عب الحكمة .

من النصوص فوجدتها على تقيض قولهم أدلّ منها على قولهم كاحتجاجهم على نفي الرؤية بقوله تعالى : « لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار » فينت أن الإدراك هو الاحاطة لا الرؤية ، وأن هذه الآية تدلّ على إثبات الرؤية أعظم من دلالتها على نفيها .

إثبات الصانع وإحداثه للمحدثات لا يمكن إلا بإثبات صفاته وأفعاله وإذا تدبّر العاقل الفاضل تبين له أن إثبات الصانع وإحداثه للمحدثات ، لا يمكن إلا بإثبات صفاته وأفعاله ، ولا تنقطع الدهرية<sup>(١)</sup> من الفلاسفة وغيرهم قطعاً باتناً عقلياً لا صلة فيه إلا على طريقة السلف أهل الإثبات ، للأسماء والأفعال والصفات . ففحول أهل الكلام كأبي علي ( سنة ٣٠٣ هـ ) وأبي هاشم ( ٣٢١ هـ ) والقاضي عبد الجبار ( سنة ٤٥١ هـ ) وأبي الحسن الأشعري ( سنة ٣٢٣ هـ ) والقاضي أبي بكر ( سنة ٤٠٣ هـ ) وأبي الحسين البصري ( سنة ٤٣٦ هـ ) ومحمد بن الهيثم وأبي المعالي الجويني ( سنة ٤٧٨ هـ ) ، وأبي الوفاء بن عقيل ( سنة ٥١٥ هـ ) وأبي حامد الغزالي ( سنة ٥٠٦ هـ ) وغيرهم يبطلون طرق الفلاسفة التي بنوا عليها النفي ، منهم من يبطل أصولهم المنطقية ، وتقسيمهم الصفات إلى ذاتي وعرضي وتقسيمهم العرضي إلى لازم للماهية وعارض لها ، ودعواهم أن الصفات اللازمة للموصوف منها ما هو ذاتي داخل في الماهية ومنها ما هو عرضي خارج عن الماهية ، وبناءهم توحيد واجب الوجود الذي مضمونه نفي الصفات على هذه الأصول . ( ص ٢٥٩ ) وبعض حذاق المعتزلة نصر القول بما لو الله ومباينته لخلقته بالأدلة العقلية ، وأظنه من أصحاب أبي الحسين ، وقد حكى ابن رشد ( سنة ٥٩٥ هـ ) ذلك عن أئمة الفلاسفة ، وأبو البركات وغيره من الفلاسفة يجتارون قيام الحوادث به كإرادات وعلوم متعاقبة ، وقد ذكروا ذلك وما هو أبلغ منه عن متقدمي الفلاسفة كما ذكرت أقوالهم .

(١) الدهرية : هم المنكرون للبعث والمعاد ، الفائلون : « وما يهلكنا إلا الدهر » أي إلا « تمرّ الليالي والأيام » .

(ج ٣ ص ٦٨) إن الاستدلال بحدوث المحدثات على إثبات الصانع هي طريقة فطرية ضرورية ، وهي خيار ما عندهم ، بل ليس عندهم طريقة صحيحة غيرها ، لكنهم أدخلوا فيها من الاختلال والفساد ، ما يعرفه أهل التحقيق والانتقاد ، الذين آتاهم الله الهدى والساد .

### تكليم الله تعالى لعباده

الناس متنازعون في تكليم الله لعباده ، هل هو مجرد إدراك لهم من غير تجديد تكليم من جهته ، أم لا بد من تجديد تكليم من جهته ، ؟ على قولين للمنتسبين إلى السنة وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، فالأول قول الكلائية<sup>(١)</sup> والسالمية ومن وافقهم من أصحاب هؤلاء الأئمة الفاضلين بأن الكلام لا يتعلق بمشيتته وقدرته ، بل هو بمنزلة الحياة . والثاني قول الأكثرين من أهل الحديث والسنة ، من أصحاب هؤلاء الأئمة ، وغيرهم وهو قول أكثر أهل الكلام من المرجئة<sup>(٢)</sup> والكرامية<sup>(٣)</sup> والمعتزلة وغيرهم ، قالوا : ونصوص الكتاب والسنة تدل على هذا القول ، ولهذا فرق الله بين إيحائه وتكليمه كما ذكر في سورة النساء وسورة الشورى ، والأحاديث التي جاءت بأنه يكلم عباده يوم القيامة ويحاسبهم .

### الحوادث والمتجددات

(ج ٤ ص ١٧) ذكر (أي الآمدي) (سنة ٦٣١ هـ) أن لفظ الحادث مرادهم به الموجود بعد العدم ، سواء أكان قائماً بنفسه كالجوهري ، أو صفة لغيره

- (١) قال ابن كلاب ومن وافقه : كلامه تعالى صفة ذات ، لازم لذاته كلزوم الحياة ، ليس هو متعلقاً بمشيتته وقدرته ، بل هو قديم كقدم الحياة .
- (٢) لقبوا بالمرجئة لأنهم يرجئون العمل عن النية والاعتقاد ، أي يؤخرون ، أو لأنهم يقولون لا يضر مع الإيمان مصيبة ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة .
- (٣) منب الفرقة الكرامية إلى محمد بن كرام (كجئال) وقد نسب إليه أنه كان يقول : إن الإيمان قول بلا عمل (مات سنة ٢٥٥ هـ) .

كأعراض ، وسمي ما ليس بوجود كالأحوال والسلوب والاضافات (متجددات) وهذا الفرق أمر اصطلاحي ، وإلا فلا فرق بين معنى المتجدد ومعنى الحادث .  
(ص ١٨) وأما المذاهب فيقال : لفظ الحوادث والمتجددات في لغة العرب يتناول أشياء كثيرة ، وربما أفهم أو أوهم في العرف استحالات كالأعراض والغموم والأحزان ونحوها ، إذا قيل فلان حدث به حادث ؛ وكثير منهم يعبر بالأحداث عن المعاصي والذنوب ونحو ذلك .

### صدورها عن لا فعل له ولا صفة محال

(ص ١٠) فقولكم - (أي الفلاسفة والدهرية) - بصدور الحوادث المختلفة الدائمة عن لا فعل له ولا صفة ولا يحدث منه شيء أعظم فساداً من قول من يقول : انه تارة تصدر منه الحوادث ، وتارة لا تصدر ، فإنه إن كان صدور الحوادث عنه من غير حدوث شيء فيه محالاً ، فصدورها دائماً عنه من غير حدوث شيء فيه أشد استحالة .

### نفاة الصفات لا مستند لهم

(ج ٤ ص ١٨) ومن المعلوم أنه لا يمكن أصلاً أن ينقل عن محمد (ﷺ) ولا عن إخوانه المرسلين كعيسى وعيسى صلوات الله عليهما ما يدل على قول النفاة لانصاً ولا ظاهراً ، بل الكتب الالهية المتواترة عنهم والأحاديث المتواترة عنهم تدل على نقيض قول النفاة ، وتوافق قول أهل الاثبات ، وكذلك أصحاب رسول الله (ﷺ) والتابعون لهم باحسان ، وأئمة المسلمين أرباب المذاهب المشهورة ، وشيوخ المسلمين المتقدمون ، لا يمكن لأحد أن ينقل نقلاً صحيحاً عن أحد منهم بما يوافق قول النفاة ، بل المنقول المستفيض عنهم يوافق قول أهل الاثبات . فنقل مثل هذا عن أهل الملة خطأ ظاهراً ، ولكن أهل الكلام والنظر من أهل الملة ، تنازعوا في هذا الأصل لما حدث في أهل الملة مذهب



الجهمية نفاة الصفات ، وذلك بعد المائة الأولى في أواخر عصر التابعين ، ولم يكن قبل هذا يعرف من أهل الملة من يقول بنفي الصفات ، ولا بنفي الأمور الاختيارية القائمة بذاته تعالى .

( ص ٦٥ ) وحقيقة هؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم ، أن الرب لم يزل معطلا ، لا يفعل شيئا ولا يتكلم بمشيئته وقدرته . ثم انه أبدع جواهر من غير فعل يقوم به ، وبعد ذلك ما بقي يخلق شيئا ، بل انما تحدث صفات تقوم بها ، وبدعوا أن هذا قول أهل الملل الأنبيا وأتباعهم !!

### اضطرابهم في مسمى واجب الوجود

( ص ١٨٧ ) واعلم أن هؤلاء غلطوا في مسمى واجب الوجود ، وفيما يقتضيه الدليل من ذلك حتى صاروا في طرفي تقيض ، فتارة يثبتونه ويجردونه عن الصفات حتى يجعلوه وجوداً مطلقاً ، ثم يقولون : هو الوجود الذي في الموجودات ، فيجعلون وجود كل ممكن وحادث هو الوجود الواجب بنفسه ، كما يفعل ذلك محقق صوفيتهم كابن عربي ( سنة ٦٣٨ هـ ) ، وابن سبعين ( سنة ٦٦٨ هـ ) ، والقونوي ( سنة ٧٢٩ هـ ) ، والتلمساني ( سنة ٦٩٠ هـ ) وأمثالهم ؛ وتارة يشككون في نفس الوجود الواجب ، ويقدرّون أن يكون كل موجود ممكنا بنفسه ، لا فاعل له ، وأن مجموع الوجود ليس فيه واجب بنفسه ، بل هذا معلول مفعول ، وهذا معلول مفعول ، وليس في الوجود إلا ما هو معلول مفعول ، فلا يكون في الوجود ما هو فاعل مستغن عن غيره ، فتارة يجعلون كل موجود واجبا بنفسه ، وتارة يجعلون كل موجود ممكنا بنفسه ، ومعلوم بضرورة العقل بطلان كل من القسمين ، وإن من الموجودات ما هو حادث ، كان تارة موجوداً وتارة معدوماً ، وهذا لا يكون واجبا بنفسه ، وهذا لا بد له من موجود واجب بنفسه . . . وأن يكون ما دخل في مسمى نفسه من صفاته لازماً له ، فانصافه بصفاته سواء بجسمي ذلك تركيباً أو لم يتسم ، لا يمتنع أن يكون واجبا بنفسه لا يفتقر إلى

أمر خارج عنه ، ولهذا كانت صفاته واجبة الوجود بهذا الاعتبار ، وإن لزم من ذلك تعدد واجب الوجود بهذا المعنى ، بخلاف ما إذا عني به أنه الموجود الفاعل للممكنات ، فإن هذا واحد سبحانه لا شريك له .

(ص ٢٤٨) والمسلمون متفقون على أن الله سبحانه وتعالى ، وصفاته اللازمة

لذاته ، لا يجوز عليها العدم .

(ص ١٩٤) وعامة ما يلبس به هؤلاء النفاة ألفاظ مجملة متشابهة ، إذا فسرت

معانيها ، وفصل بين ما هو حق منها ، وبين ما هو باطل ، زالت الشبهة وتبين

أن الحق الذي لا محيد عنه ، هو قول أهل الإثبات للمعاني والصفات .

إن من شك في أوضح الأمرين وأبينها في العقل ، وفي أمر لم يشك

أحد من الأولين والآخرين فيه ، كان أولى بالجهل ممن قال ما قالت به الأنبياء

والرسل وأتباعهم وصائر عقلاء بني آدم من الأولين والآخرين ، وعلم ثبوته

بالبراهين اليقينية ، وذلك أنه لم يجوز أحد من بني آدم ، وجود فاعل للعالم ،

ولذلك الفاعل فاعل ، إلى ما لا نهاية له من غير أن يكون هناك فاعل موجود

بنفسه ، فمن شك في جواز هذا ، أو عجز عن جواب شبهة مجوزة ، كان جهله

بينا ، وكان أجهل من أخش الناس ، قولاً بالباطل المحض من التشبيه والتجسيم .

لا يؤخذ بلفظ مجمل مشتبه حتى يتبين معناه ، ويعلم المقصود منه

(ص ١٢٩) هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبهة تحتمل في لغات الأمم

معاني متعددة ، وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات

الأمم ، ثم ركبوها وأنفوها تأليفاً طويلاً بتوا بعضه على بعض وعظّموا قولهم

وهو لوه في نفوس من لم يفهمه ، ولا ريب أن فيه دقةً وغموضاً لما فيه من

الألفاظ المشتركة ، والمعاني المشتبهة . ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال

هؤلاء وأمثالهم أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده ،

ويكون الكلام في المعاني العقلية الميئنة ، لا في معاني مشتبهة ، بألفاظ مجملة .

م (٥)

(ص ١٨٠) وما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المحمّدة كلفظ التميّيز والجهة والجسم والجوه والعرض وأمثال ذلك ، فليس على أحد أن يقبل مسحى اسم من هذه الأسماء ، لا في النفي ولا في الإثبات ، حتى يبيّن له معناه .

فلسفة المعتزلة والجهمية في نفي الصفات والأفعال

(ص ١٨٧) إن المعتزلة والجهمية نفت أن يقوم بالله تعالى صفات وأفعال بناءً على هذه الحجة ، قالوا لا تـ الصفات والأفعال لا تقوم إلاّ بجسم ، وبذلك استدلوا على حدوث الجسم . . . فصاروا بنفون ما بنفونه من صفات الله تعالى لأنّ إثبات ذلك يقتضي أن يكون الموصوف جسماً ، وذلك ممنوع ، لأنّ الدليل على إثبات الصانع إنّما هو حدوث الأجسام ، فلو كان جسماً لبطل دليل إثبات الصانع .

وقالت المعتزلة كأبي الحسين وغيره أيضاً : إنّ صدق الرسول معلوم بالمعجزة ، والمعجزة معلومة بكون الله تعالى لا يظهرها على يد كاذب . . . وغناه معلوم بكونه ليس بجسم ، وكونه ليس بجسم معلوم بنفي الصفات ، فلو قامت به الصفات لكان جسماً ، ولو كان جسماً لم يكن غنياً ، وإذا لم يكن غنياً لم يتنعم عليه ، فعمل القبيح ، فلا يؤمن أن يظهر المعجزة على يد كذاب ، فلا يبقى لنا طريق إلى العلم بصدق الرسول ، فهذا الكلام ونحوه أصل دين المعتزلة .

(ص ١٨٩) وجمهور العقلاء ، وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم ، وأنّ الله تعالى يحدث الأعيان ويدعها ، وإن كان يجبل الجسم الأول الى جسم آخر ، فلا يقولون إنّ جرم النطفة باق في بدن الإنسان ، ولا جرم النواة باق في النخلة ، والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضوع . والمقصود هنا أنّ هذه القواطع العقلية ، هي التي يمارضون بها الكتب الإلهية ، والنصوص النبوية ، وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها . فيقال لهم : أنتم وكل مسلم عالم ، تعلمون بالاضطرار أنّ إيمان السابقين الأولين من المهاجرين

والانصار والذين اتبعوهم باحسان ، لم يكن مبنيًا على هذه الحجج المبنية على الجسم ، ولا أمر النبي أحدًا أن يستدل بذلك على إثبات الصانع ، ولا ذكر الله تعالى في كتابه وفي آياته الدالة عليه وعلى وحدانيته شيئًا من هذه الحجج المبنية على الجسم والعرض ، وتركيب الجسم وحدوثه ، وما يتبع ذلك ، فن قال : إن الايمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بهذه الطريق ، كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الاسلام .

وأما السلف والأئمة فينكرون صحتها في نفسها ويعيبونها لاشتغالها على كلام باطل ، ولهذا تكلموا في ذم مثل هذا الكلام ، لأنه باطل في نفسه لا يوصل الى حق بل الى باطل . . . . وان تقديم الشرع المعارض لها لا يكون قدحًا في العقليات التي هي أصل الشرع ، بل يكون قدحًا في أمور لا يفتقر الشرع اليها ولا يتوقف عليها وهو المطلوب .

### أول من أظهر هذا النفي في الإسلام

وأول من أظهر هذا النفي في الاسلام الجعد بن درهم معلم مروان بن محمد (سنة ١٣٢ هـ) ، قال الامام أحمد : وكان يقال انه من أهل خراسان ، وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات ، وكان بجران هؤلاء النفاة الصابئة الفلاسفة أهل هذا الدين أهل الشرك ونفي الصفات والأفعال ، ولهم مصنفات في دعوة الكواكب ، كما صنفه ثابت بن قررة (سنة ٢٨٨ هـ) وأمثاله من الصابئة الفلاسفة أهل حران ، وكما صنفه أبو معشر الفلكي (سنة ٢٧٢ هـ) وأمثاله ، وكان لهم بها هيكل العلة الأولى ، وهيكل العقل الفعال ، وهيكل النفس الكلية ، وهيكل زحل ، وهيكل المشتري ، وهيكل المريخ ، وهيكل الشمس ، وهيكل الزهرة ، وهيكل عطارد ، وهيكل القمر .  
فالعقول عندم عشرة ، والنفوس تسعة بعدد الأفلاك .

## نفي الجبر وإثبات القدر

(ج ١ ص ٣٥) عن بقية بن الوليد (سنة ١٩٧ هـ) قال : سألت الزبيدي (سنة ١٤٩ هـ) والأوزاعي (سنة ١٥٧ هـ) عن الجبر ، فقال الزبيدي : أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعزل ، ولكن يقضي ويقدر ، ويخلق ويجهل عبده على ما أحب ، وقال الأوزاعي : ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن ، ولا السنة ، فأهاب أن أقول ذلك ، ولكن القضاء والقدر والخلق والجهل ، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله (ﷺ) ، فهذان الجوابان أحسن الأجوبة . أما الزبيدي محمد بن الوليد صاحب الزهري (سنة ١٢٤ هـ) فانه قال : أمر الله أعظم ، ويريدون بعضها - أي النفس - منها مما ترضاه . وأما الأوزاعي فانه منع من إطلاق هذا اللفظ حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة ، فيبغضني إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر في إرادة الباطل .

(ص ٣٦) قال النبي (ﷺ) لأشج عبد القيس : إن فيك خلقتين يحبها الله ، الحلم والأناة ، فقال : أخلقين تخلقت بهما أم خلقتين جلبت عليهما ؟ فقال : بل خلقتين جلبت عليهما ، فقال : الحمد لله الذي جباني على خلقتين يحبها الله « رواه مسلم » .

(ص ٣٩) وبذلك يتبين أن الشارع عليه السلام نصّ على كل ما يعصم من المهالك نصّاً قاطعاً للمعذر ، وقال تعالى : « وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم ، حتى يبين لهم ما يتقون » .

## الإسلام يجمع الفرق ويعمها

(ص ٥٠) قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في أول مقالات اختلاف الاسلاميين : اختلف المسلمون بعد نبينهم في أشياء ضال فيها بعضهم بعضاً ، وتبرأ بعضهم من بعض ، إلا أن الاسلام يجمعهم فيهمهم ، فهذا مذهب وطية أكثر الأصحاب ،

وأما الفقهاء فقد نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه قال : لا أُرَدُّ شهادة أهل الأَهْوَاء إلا الخطائية<sup>(١)</sup> ، فإنهم يعتقدون حلَّ الكذب . وأما أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ، فقد حكى الحاكم صاحب المختصر في كتاب المنتقى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لم يكفر أحداً من أهل القبلة . . . . . والذي نختاره أن لا نكفر أحداً من أهل القبلة .

( ج ٢ ص ٥٢ ) ثم إنه ما من هؤلاء إلا آمن له في الإسلام مساع مشكورة ، وحسنات مبرورة ، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع ، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرّف أحوالهم ، وتكلم فيهم بصدق وعدل وإنصاف .

### وصف القرآن الكريم في الحديث النبوي

( ص ٢٩ ) رَوَى الترمذي ( سنة ٢٧٩ هـ ) وغيره عن علي ( رضي الله عنه ) قال قال رسول الله ( ﷺ ) : إنها ستكون فتن ، قلت : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : « كتاب الله ، فيه نبأ ما قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، وهو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسن ، ولا يخلق عن كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه ، ولا يشبع منه العلماء . . . من قال به صدق ، ومن عمل به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم » .

(١) الخطائية : أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع ، وهو الذي عزا نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق ، فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه ، تبرأ منه ولمنه وأخبر أصحابه بالبراءة منه ، وشدّد القول في ذلك ، . . . فلما اعتزل عنه ادعى الأمر لنفسه . زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة ، وقال بالهية جعفر بن محمد وإلهية آبائه ( انظر الملل والنحل للشهرستاني ) .

## الترجمة التفسيرية للقرآن

ولذلك يترجم القرآن لمن يحتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة ، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم ، ويترجم بالعربية ، كما أمر النبي (ﷺ) زيد بن ثابت (سنة ٤٥ هـ) أن يتعلم كتاب اليهود ليقرا له ويكتب له ذلك ، حيث لم يأمن اليهود عليه .

## إثبات الإرادة الأزلية والعلّة الفاعلية والغائية

(ص ٢٠٣) الأشعرية أثبتوا السبب الفاعل لإرادة العبد ، وأثبتوا إرادة إرادة قديمة تتناول جميع الحوادث ، ولكن لم يثبتوا لها الحكمة المطلوبة والعاقبة المحمودة ، فكان هؤلاء بمنزلة من أثبت العلة الفاعلية دون الغائية ، وأولئك بمنزلة العلة الغائية دون الفاعلية . والمتفلسفة المشاؤون يدعون إثبات العلة الفاعلية والغائية ، ويعلمون ما في العالم من الحوادث بأسباب وحكم . . . . وحقيقة قولهم : إن أفعال الرب تعالى ليس فيها حكمة ولا عاقبة محمودة ، لأنهم ينفون الإرادة ، ويقولون ليس فاعلاً مختاراً .

## حدوث ما يحدثه تعالى من المخلوقات تابع لأفعاله الاختيارية

(ج ٢ ص ٣) حدوث ما يحدثه الله تعالى من المخلوقات تابع لما يفعله من أفعاله الاختيارية القائمة بنفسه ، وهذه سبب الحدوث والله تعالى حي قيوم ، لم يزل موصوفاً بأنه يتكلم بما يشاء فعّال لما يشاء ، وهذا قد قاله العلماء الأكبر من أهل السنة والحديث ، ونقلوه عن السلف والأئمة ، وهو قول طوائف كثيرة من أهل الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين ، بل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة ، وعلى هذا فيزول الإشكال ، ويكون إثبات خلق السموات إنما يتم بما جاء به الشرع . . . . وكل كمال وصف به المخلوق من غير استلزامه لنقص ، فالخالق أحق به ، وكل نقص نزه عنه المخلوق فالخالق أحق أن ينزه

عنه ، والفعل صفة كمال لا صفة نقص ، كالسكلام والقدرة ، وعدم الفعل صفة نقص كعدم السكلام وعدم القدرة ، فدلّ العقل على صحة ما دلّ عليه الشرع وهو المطلوب .

ولما كان الإثبات هو المعروف عند أهل السنة والحديث كالبخاري ( سنة ٢٥٦ هـ ) وأبي زرعة ( سنة ٢٦٤ هـ ) وأبي حاتم ( سنة ٢٧٧ هـ ) ومحمد بن يحيى الذهلي ( سنة ٢٥٨ هـ ) وغيرهم من العلماء الذين أدركهم محمد بن اسحق ( سنة ٣١٣ هـ ) وابن خزيمة ( سنة ٣١١ هـ ) ، كان المستقر عنده ما تلقاه عن أئمنه من أن الله تعالى ، لم يزل متكليماً إذا شاء ، وأنه يتكلم بالكلام الواحد مرة بعد مرة .

### الكشف عن مذهب المعتزلة وبيان حقيقته

(ص ٦) كانت المعتزلة تقول : إن الله مُنَزَّهٌ عن الأعراض والأبماض والحوادث والحدود ، ومقصودهم نفي الصفات ونفي الأفعال ، ونفي مباينته للخلق وعلوه على العرش ، وكانوا يعبرون عن مذاهب أهل الإثبات أهل السنة بالعبارات المجملة التي تشعّر الناس بفساد المذهب ، فانهم إذا قالوا إن الله مُنَزَّهٌ عن الأعراض لم يكن في ظاهر هذه العبارة ما يُنكر ، لأن الناس يفهمون من ذلك أنه مُنَزَّهٌ عن الاستحالة والفساد ، كالأعراض التي تعرض لبني آدم من الأمراض والأسقام ، ولا رب أن الله مُنَزَّهٌ عن ذلك ، ولكن مقصودهم أنه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام قائم به ولا غير ذلك ، من الصفات التي يسمونها أعراضاً . وكذلك إذا قالوا : إن الله مُنَزَّهٌ عن الحدود والأحياز والجهات ، أو هموا الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره الخلوقات ، ولا تحوزه المصنوعات ، وهذا المعنى صحيح ، ومقصودهم أنه ليس مبايناً للخلق ولا منفصلاً عنه ، وأنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله ، وأن محمداً لم يعرج به إليه ، ولم ينزل منه شيء ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا يتقرب إليه شيء ، ولا يتقرب إلى شيء ، ولا ترفع إليه الأيدي في الدعاء ولا غيره .



ونحو ذلك من معاني الجهمية . وإذا قالوا إنه ليس بجسم أو هموا أنه ليس من جنس المخلوقات ، ولا مثل أبدان الخلق ، وهذا المعنى صحيح ، ولكن مقصودهم بذلك أنه لا يرى ولا يتكلم بنفسه ، ولا تقوم به صفة ، ولا هو مبين للخلق وأمثال ذلك . وإذا قالوا : لا تحله الحوادث أو هموا الناس أن مرادهم أنه لا يكون محلاً للتعيرات والاستحالات ونحو ذلك من الأحداث التي تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم ، وهذا معنى صحيح ، ولكن مقصودهم بذلك أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ، ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بمشيئته وقدرته ، وأنه لا يقدر على استواء أو نزول أو إتيان ، أو مجيء ، وأن المخلوقات التي خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلاً ، بل عين المخلوقات هي الفعل ، ليس هناك فعل ومفعول ، وخلق ومخلوق ، بل المخلوق عين الخلق ، والمفعول عين الفعل ونحو ذلك . وابن كلاب ومن اتبعه وافقوهم على هذا وخالفوهم في إثبات الصفات .

### الإمام الأشعري يثبت الصفات بالشرع تارة وبالعقل أخرى

وكذلك الأشعري يثبت الصفات بالشرع تارة وبالعقل أخرى ، ولهذا يثبت العلو ونحوه مما تنفيه المعتزلة ، ويثبت الاستواء على العرش ، ويرد على من تأوله بالاستيلاء ونحوه مما لا يختص بالعرش - أي هو تعالى مستول على كل شيء من مخلوقاته لا على العرش وحده ، وهو العالي على كل شيء ، المحيط بكل شيء في جميع أحواله من نزوله وارتفاعه ، لا يحيط به شيء ، ولا يحتوي عليه شيء . وكان الأشعري وأئمة أصحابه يقولون انهم يحتاجون بالعقل لما عُرف ثبوته بالسمع ، فالشرع هو الذي يعتمد عليه في أصول الدين ، والعقل عاخذ له معاون . لكن المعتزلة القائلون بأن دلالة السمع موقوفة على صحته صرحوا بأنه لا يستدل بأقوال الرسول على ما يجب ويمتنع من الصفات بل ولا الأفعال ، وصرحوا بأنه لا يجوز الاحتجاج على ذلك بالكتاب والسنة وإن وافق العقل فكيف إذا خالفه . وهذه الطريقة هي التي سلكها من وافق للمعتزلة في ذلك . وأما الأشعري وأئمة

أصحابه فإنهم مثبتون لها (أي الصفات الخيرية) يردون على من بنفها أو يقف فيها فضلاً عن بتأولها .

وأما مسألة قيام الأفعال الاختيارية به فإن ابن كلاب والأشعري وغيرهما بنفونها ، وعلى ذلك بنوا قوطم في مسألة القرآن ، وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فيهم في هذا الباب بما هو معروف في كتب أهل العلم ونسبوا إلى البدعة . والصواب إن الله بجميع صفات ذاته واحد ، لم يزل ولا يزال ، وما أضيف إلى الله من صفات فعله مما هو غير بائن عن الله فغير مخلوق .

### التفاسير المأثورة مثبتة للصفات

والتفاسير المأثورة عن النبي صلوات الله عليه والصحابة والتابعين مثل تفسير محمد بن جرير الطبري (سنة ٣١٠ هـ) ، وتفسير عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدوحيم (سنة ٢٤٥ هـ) ، وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم (سنة ٣٢٧ هـ) ، وتفسير ابن المنذر (سنة ٣٠٩ هـ) ، وتفسير أبي بكر عبد العزيز ، وتفسير أبي الشيخ الأصبهاني ، وتفسير أبي بكر مردويه ، وما قبل هؤلاء من التفاسير مثل تفسير أحمد بن حنبل (سنة ٢٤١ هـ) ، وإسحاق بن إبراهيم (سنة ٢٣٨ هـ) وبقي بن مخلد (سنة ٢٧٦ هـ) وغيرهم . ومن قبلهم مثل تفسير عبد بن حميد ، وتفسير عبد الرزاق (سنة ٢١١ هـ) ، ووكيع بن الجراح (سنة ١٩٧ هـ) ، فيها من هذا الباب الموافق لقول المثبتين ما لا يكاد يحصى . وكذلك الكتب المصنفة في السنة التي فيها آثار النبي (ﷺ) والصحابة والتابعين .

### خلاصة ما تقدم

الردّ بعشرات الآيات على من يقول : إن الله تعالى لا يتكلم إلا بأصوات قديمة أزلية لبست متعاقبة وهو لا يقدر على التكلم بها ، ولا له في ذلك مشيئة ولا فعل (٦٠ - ٦٣ ج ٢) وقد جاء في آخرها قوله : وأمثال ذلك كثير في كتاب الله تعالى ، بل يدخل في ذلك عامة ما أخبر الله به من أفعاله لا سيما

المرتبة كقوله تعالى : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » ، « وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده » ، « ألم نهلك الأولين ثم نتبعهم الآخرين » وآيات كثيرة كلها تدلّ على أفعال الله تعالى بالتعاقب والترتيب .

( ص ٦٠ ) وخلاصة هذا المبحث الطويل الجليل هو في قوله : لكن المقصود هنا أن نبين أن القرآن والسنة فيها من الدلالة على هذا الأصل ما لا يكاد يُحصّر ، فمن له فهم في كتاب الله يستدلّ بما ذكر من النصوص على ما ترك ، ومن عرف حقيقة قول النفاة علم أن القرآن مناقض لذلك مناقضة لا حيلة لهم فيها ، وأن القرآن يثبت ما يقدر عليه ويشاؤه من أفعاله تعالى التي ليست هي نفس المخلوقات .

### كلام هؤلاء الطوائف

من تدبر كلام هؤلاء الطوائف بعضهم مع بعض تبين له أنهم لا يعترضون فيما يخالفون به الكتاب والسنة إلا بحجة جدلية يسلمها بعضهم لبعض ، وآخر متهاهم حجة يمتنعون بها في إثبات حدوث العالم لقيام الأكوان به أو الأعراض ، ونحو ذلك من الحجج التي هي أصل الكلام المحدث الذي ذمه السلف والأئمة ، وقالوا إنه جهل ، وإن حكم أهله أن يضرّبوا بالجريد والنعال ، ويطاف بهم في القبائل والمشائر ؟ ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام ؟ وكذا من عرف حقائق ما انتهى إليه هؤلاء الفضلاء الأذكياء ازداد بصيرة وعلمًا وبقينا بما جاء به الرسول ( ﷺ ) ، وبأن ما يعارضون به الكتاب والسنة من كلامهم الذي يسمونه عقليات ، هي من هذا الجنس الذي لا يتفق إلا بما فيه من الألفاظ المجملة المشبهة مع من قلّت معرفته بما جاء به الرسول ، وبطرق إثبات ذلك ؛ وبتوهم أن هذا الكلام يثبت معرفة الله وصدق رسله ، وأن الطمن في ذلك طمن فيما به يصير العبد مؤمنا ، فيتمجّل ردة كثير مما جاء به الرسول ( ﷺ ) ، لظنه أنه بهذا الردّ يصير مصدقًا للرسول في الباقي :

(ص ٢٠٧) وهذا مما يبين أن ما جاءت به الرسل هو الحق ، وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل ، وأن صريح المعقول ، لا يناقض صريح المنقول ، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه ، وما يدخل في العقل وليس منه ، كالذين جعلوا من السمع أن الرب لم يزل معطلاً عن الكلام والفعل ، لا يتكلم بمشيئته ، ولا يفعل بمشيئته ، بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم بمشيئته ويفعل بمشيئته ، فجعل هؤلاء هذا قول الرسل ، وليس هو قولهم . وجعل هؤلاء من المعقول أنه يتمتع دوام كونه قادراً على الكلام والفعل بمشيئته .

(ص ١١١) فإذا خلق في الشجرة «إني أنا الله رب العالمين» - ولم يقم هو به كلام - كان ذلك كلاماً للشجرة ، فتكون هي القائمة !! والحوادث لا تحلُّ به تعالى من غير مشيئة ولا قدرة ، بل بفعلها بمشيئته وقدرته ، واتصافه بها واجب لأنها صفات كمال . والذات الموصوفة بصفاتهما ، القادرة على أفعالها ، مستلزما لما يلزمها من الصفات ، قادرة على ما تشاؤه من الأفعال .

### نفي القول بخلق القرآن

(ص ١٢٣) إن الطريقة المعروفة التي سلكها الأشعري وأصحابه في مسألة القرآن هم ومن وافقهم على هذا الأصل من أصحاب أحمد وغيرهم كأبي الحسن التميمي ، والقاضي أبي بعلب ( سنة ٤٥٨ هـ ) وابن عقيل ( سنة ٢٥٥ هـ ) وأبي الحسن الزعفراني ( سنة ٢٥٩ هـ ) من أصحاب أحمد ( سنة ٢٤١ هـ ) . وكأبي المعالي ( سنة ٤٧٨ هـ ) وأمثاله وأبي القاسم الروامي ، وأبي سعيد المتولي ( سنة ٤٧٨ هـ ) وغيرهم من أصحاب الشافعي ( سنة ٣٠٤ هـ ) ، والقاضي أبي الوليد الباجي ( سنة ٤٧٤ هـ ) وأبي بكر الطرطوشي ( سنة ٥٢٠ هـ ) . وأبي بكر بن العربي ( سنة ٥٤٣ هـ ) وغيرهم من أصحاب مالك ( سنة ١٧٩ هـ ) ، وكأبي منصور الباتريدي ( سنة ٣٣٣ هـ ) وميمون النسفي ( سنة ٥٠٨ هـ ) وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة

(سنة ١٥٠ هـ) ، أنهم قالوا : لو كان القرآن مخلوقاً للزم أن يخلقه إما في ذاته أو في محل غيره ، أو قائماً بنفسه ، لا في ذاته ولا في محل آخر ، و(الأوّل) يستلزم أن يكون محلاً للحوادث ، و(الثاني) يقتضي أن يكون الكلام كلام المحل الذي خلق فيه فلا يكون ذلك الكلام كلام الله ، كسائر الصفات إذا خلقها في محل ، كالعلم والحياة والحركة واللون وغير ذلك . (والثالث) يقتضي أن تقوم الصفة بنفسها ، وهذا مُمتنع . فهذه الطريقة هي عمدة هؤلاء في مسألة القرآن ؛ وقد سبقهم عبد العزيز المكي (سنة ٢٤٠ هـ) صاحب المحاور المشهورة إلى هذا التقسيم ، وقد يظنّ الظان أن كلامهم هو كلامه بعينه ، وإنه كان يقول بقولهم إن الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته ، وإن قوله من جنس قول ابن كلاب ؛ ولبس الأمر على ذلك ، فإنّ عبد العزيز هذا ، له في الردّ على الجهمية وغيرهم من الكلام ما لا يعرف فيه خروج عن مذهب السلف وأهل الحديث . وذكر طرفاً من هذه المناظرة التي جرت بحضور الخليفة المأمون بين عبد العزيز الكنعاني المكي وبشر المريسي (سنة ٢١٨ هـ) إلى أن قال عبد العزيز : وما كان قبل الخلق متقدماً ، فليس هو من الخلق في شيء ثم قال : فقد كسرت قول بشر بالكتاب والسنة واللغة العربية ، والنظر والمعقول . ثم قال ابن تيمية - معلقاً على كلام عبد العزيز وبشر - : والمقصود هنا أنّ ما قام بذاته ، لا يسميه أحد منهم مخلوقاً ، سواء كان حادثاً أو قديماً ، وبهذا يظهر احتجاج عبد العزيز على بشر ، فإنّ بشرّاً من أئمة الجهمية نفاة الصفات ، وعنده : لم يقم بذات الله تعالى صفة ولا فعل ولا قدرة ولا كلام ولا إرادة ، بل ما تمّ عنده إلاّ الذات المجردة عن الصفات والمخلوقات المنفصلة عنها كما تقول بذلك الجهمية من المعتزلة وغيرهم ، فاحتجّ عليه عبد العزيز بحجتين عقليتين ، (إحدهما) أنه إذا كان كلام الله مخلوقاً ، ولم يخلقه في غيره ولا خلقه قائماً بنفسه ، لزم أن يكون مخلوقاً في نفس الله ، وهذا باطل ، و(الثانية) أنّ

المخلوقات المنفصلة عن الله خلقها الله بما ليس من المخلوقات ، إِمَّا القدرة كما أقرَّ به بشر ، وإِما فعله وأمره وإرادته كما قاله عبد العزيز ، وعلى التقديرين ثبت أنه كان قبل المخلوقات من الصفات ما ليس بمخلوق فبطل أصل قول بشر والجهمية أنه ليس لله صفة ، وأنَّ كل ما سوى الذات المجرّدة فهو مخلوق ، وتبيّن أنّ الذات بقوم بها معان ليست مخلوقة ، وهذا حجة مثبتة الصفات للقائلين بأنّ القرآن كلام الله غير مخلوق على من نفى الصفات ، وقال بخلق القرآن .

قصور كثير من المصنفين في المقالات والمذاهب عن بلوغ الغاية (ص ١٥٨) يوجد كثير من المتأخرين المصنفين في المقالات والكلام يذكرون في أصل عظيم من أصول الإسلام - الأقوال التي يعرفونها ؛ وأما القول المأثور عن السلف والأئمة الذي يجمع الصحيح من كل قول ، فلا يعرفونه ولا يعرفون قائله ، فالشهرستاني صنّف الملل والنحل وذكر فيها من مقالات الأئمّة ما شاء الله . والقول المعروف عن السلف والأئمة لم يعرفه ولم يذكره ، والقاضي أبو بكر ، وأبو المعالي ، والقاضي أبو يعلى ، وابن الزعفراني ، وأبو الحسين البصري ، ومحمد بن الهيثم ، ونحو هؤلاء ، من أعيان الفضلاء المصنفين ، تجد أحدهم يذكّر في مسألة القرآن أو نحوها عدة أقوال للأئمة ويختار واحداً منها ، والقول الثابت عن السلف والأئمة كالإمام أحمد ونحوه من الأئمة لا يذكره الواحد منهم ، مع أنّ عامة المنتسبين إلى السنة من جميع الطوائف يقولون انهم متبعون للأئمة كمالك والشافعي وأحمد وابن المبارك (سنة ١٨١ هـ) وحماد بن زيد (سنة ١٧٩ هـ) وغيرهم لا سبجاً للإمام أحمد فإنه بسبب الخنة المشهورة من الجهمية له ولغيره أظهر من السنة ورد من البدعة ما صار به إماماً لما بعده ، وقوله هو قول سائر الأئمة ، فعامة المنتسبين إلى السنة يدعون متابعتهم والافتداء به ، سواء كانوا موافقين له في الفروع أو لا ، فإن أصول الأئمة في أصول الدين متفقة ، ولهذا كلما اشتهر الرجل بالانتساب إلى السنة كانت موافقته لأحمد

أشدّ ، ولما كان الأشعري ونحوه أقرب إلى السنّة من طوائف من أهل الكلام ، كان انتسابه إلى أحمد أكثر من غيره كما هو معروف في كتبه .  
 . . . والعصمة إنما هي ثابتة لمجموع الأمة ليست ثابتة لطائفة بعينها .

### قول الحشوية المنتمين إلى الظاهر

( ص ١٥٩ ) ذهب الحشوية المنتمون إلى الظاهر إلى أنّ كلام الله تعالى قديم أزلي ، ثمّ زعموا أنه حروف وأصوات ، وقطعوا بأنّ المسموع من أصوات القراء ونغماتهم عين كلام الله تعالى ، وأطلق الرعاغ منهم القول بأنّ المسموع صوت الله تعالى عن قلوبهم . . . . ومعلوم أنّ هذا القول لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ، ولا نعرف هذا القول عن معروف بالعلم من المسلمين ، ولا رأينا في كتاب أحد أنّ المداد الحادث انقلب قديما ، ولا أن المداد الذي يكتب به القرآن قديم ، بل رأينا عامّة المصنفين من أصحاب أحمد وغيرهم ينكرون هذا القول ، وينسبون ناقله عن بعضهم إلى الكذب ، وأبو المعالي وأمثاله أجلّ من أن يتعمّدوا الكذب ؛ لكن القول المحكي قد يسمع من قائل لم يضبطه ، وقد يكون القائل نفسه لم يخبر قلوبهم ، بل يذكر كلاما مجملاّ يتناول النقيضين .

### ما جاءت به الكتب والرسائل هو الحق

( ص ٢٠٧ ) وهذا مما يبيّن أنّ ما جاءت به الرسائل هو الحق ، وأنّ الأدلة العقلية الصريحة ، توافق ما جاءت به الرسائل ، وأنّ صريح المقول ، لا يناقض صحيح المنقول ، وإنما يدخل التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه ، وما يدخل في العقل وليس منه كالذين جعلوا من السمع أنّ الرب لم يزل معطلا عن الكلام والفعل ، لا يتكلم بشيئته ، ولا يفعل بشيئته ، فجعل هؤلاء هذا قول الرسل ، وليس هو قلوبهم .

( ج ٣ ص ٨١ ) فالتوراة مملوءة من وصف الله بمثل ذلك ( أي من صفات

الكمال) وكذلك الإنجيل ، وسائر نبوات الأنبياء مثل الزبور ، ونبوة اشعيا ، وأرميا ، وأساطين الفلاسفة كانوا يقولون بذلك ، والسلف من الصحابة والتابعين ، وأهل الحديث متواتر عنهم ذلك .

علم مما تقدم أن الله تعالى كامل الصفات ، له الأسماء الحسنى ، ولا يكون عن الكمال في ذاته وصفاته إلا الفعل المحكم ، لكن تلك الفرق جمعت قواعدها وأصولها محكمة ، وما أخبر به الرسول متشابهها ، ثم أصلوا أصلاً في ردّ هذا المتشابه إلى المحكم ، وما أصلوه بخالف لصريح العقل وصليم الفطرة ، كما هو مخالف لما جاءت به الرسل عن الله .

قال الإمام ابن القيم : وقد كفانا شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المقصد في عامة كتبه ، لا سيما كتابه الذي وسمه « بيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح » فمزق فيه شملهم كل ممزق ، وكشف أسرارهم وهتك أستارهم ، فجزاه الله عن الإسلام وأهله أفضل الجزاء . وقال أيضاً :

وجملة أمرهم أنهم في المسلمين كالزغل في النقود ، يروج على أكثر الناس لعدم بصيرتهم بالنقد ، وبمرف حاله الناقد البصير من الناس ، وقليل ما هم أه .  
أقول وخاتمة القول في هذا الباب أن كلام الله ورسوله ، وكلام أئمة السنة والعلم ، هو أوضح تبياناً ، وأرسخ إيماناً ، وأوفى ميزاناً ، يتآخى فيه العقل والنقل ، والطبع والشرع ، والفطرة والدين ، وأنه هو الأسلم ، والأعلم والأحكم ، وأن نفاة الأفعال والصفات ، يشبهونه سبحانه بالجمادات « سبحان ربك رب العزة عما يصفون » .

محمد بهجة البيطار

